مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السابع/ العدد الأول
جوان 2020

OEB Univ. Publish. Co.

دور المؤشرات المالية في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

-حالة مؤسسة مطاحن الحروش (2014 – 2018)-

The role of Financial indicators in evaluating the competitiveness of small and medium enterprises in Algeria -The case of Al-Haroush Mills Corporation (2014-2018) -

د. نظيرة قلادي
kladi.nadira@gmail.com
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-

د. محمد الأمين وليد طالب
taleb.oualid@gmail.com
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-

تاريخ الاستلام: 2020/04/07 تاريخ قبول النشر: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

شملت هذه الدراسة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم مدى تنافسية المؤسسات. وحاولنا تطبيق هذه المؤشرات المالية على واحدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهي مؤسسة "مطاحن الحروش".

وبالاعتماد على منهج دراسة حالة واستنادا للنتائج المتوصل إليها، نجد أن المؤسسة سجلت نتائج إيجابية خاصة في جانب التكاليف، وفي المقابل تم تسجيل نقائص تمثلت في ضعف الإنتاجية وانخفاض المبيعات، ما جعل درجة التنافسية أقل من المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤشرات المالية، مؤسسة مطاحن الحروش.

تصنيف JEL : **L25**، **G32**.

المؤلف المرسل: نظيرة قلادي، **الإيميل :** kladi.nadira@gmail.com

Résumé:

Cette étude tente de faire la lumière sur la compétitivité des petites et moyennes entreprises, et sur les différents indicateurs financiers qui aident à évaluer la compétitivité.

Nous avons essayé d'appliquer ces indicateurs financiers sur l'une des petites et moyennes entreprises algériennes qui est EP-ELHAROUCH branche de GROUPE SMIDE.

Sur la base des résultats obtenus à travers notre étude de cas, Nous constatons que cette entreprise a enregistrée des résultats positifs du côté des coûts, et qu'elle a par contre enregistrée des lacunes telles que la faible productivité et la baisse des ventes, ce qui rend le degré de compétitivité de cette entreprise inférieur au niveau requis.

Mots-clés: la compétitivité des petites et moyennes entreprises, les petites et moyennes entreprises, les indicateurs financiers, EP-ELHAROUCH.

Codes de classification de Jel: L25 ،G32.

I. المقدمة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة. لذلك وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماد خطط وحلول متكاملة واتخاذ القرارات اللازمة لبقائها في جو المنافسة والصمود والاستمرار في ظل المنافسة الشديدة، وكذا النمو والتكيف مع متطلبات المحيط، وذلك نظرا لازدياد حدة المنافسة في السوق العالمية، ولأن البقاء دوما للأصلح والأقدر على استغلال الموارد المتاحة وتحقيق مزايا تنافسية. ففي ظل نظام العولمة باتت الموارد المالية والمادية وحتى التكنولوجية متاحة للجميع، ولم يعد بإمكان أحد احتكارها، فلم يعد ذلك الميدان الخصب للتميز والمنافسة.

وحتى تتمكن المؤسسات بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة من تقييم مدى تنافسيتها في السوق تلجأ لاستخدام مؤشرات مختلفة منها المؤشرات المالية التي تقيس وتقيم وضعيتها المالية لمعرفة قدرتها على المنافسة. غير أن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من نقص كبير، وبالخصوص من

الناحية التطبيقية، وذلك راجع لكون جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة.

تتعلق مشكلة البحث بقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر على النمو والتطور في ظل بيئة تنافسية متسمة بالعولمة والانفتاح على السوق، ومدى قدرتها على تقييم الحوصلة التنافسية الخاصة بها خلال فترة معينة باستخدام المؤشرات المالية.

من خلال ما سبق، فالإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة، تتمثل في الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم التنافسية وما هي عواملها؟
- ما هي المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي الوضعية التنافسية لمؤسسة "مطاحن الحروش" باستخدام المؤشرات المالية؟

1. فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- يمكن تقييم مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المؤشرات المالية؛
- تتمتع مؤسسة مطاحن الحروش بتنافسية قوية في مجال نشاطها.

2. أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التنافسية وعواملها؛
- التعرف على مختلف المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- معرفة درجة تنافسية مؤسسة "مطاحن الحروش" من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث في كونه يساعد على التعرف على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وكيفية معرفة درجتها باستخدام المؤشرات المالية، وتطبيقها على مؤسسة "مطاحن الحروش".

4. منهج الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية البحث، ومن أجل اختبار صحة الفرضيتين المذكورتين سابقا، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة هذا البحث. أما في الجانب التطبيقي فاستعملنا منهج دراسة حالة متخذين مؤسسة "مطاحن الحروش" نموذجا.

5. تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة كما يلي:

- الإطار النظري لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإطار النظري للمؤشرات المالية؛
- تقييم تنافسية مؤسسة "مطاحن الحروش" باستخدام المؤشرات المالية.

II. الاطار النظري لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق فيما يلي لتعريف التنافسية وعواملها.

1. تعريف التنافسية

التنافسية مفهوم لم يتفق على تعريف محدد له (بن لحرش، العمراوي، 2019، ص 52) ، فهناك من يرى أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، وفريق آخر يستعمل مفهوما ضيقا يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة، قطاع، أو عن دولة. فالعلاقة بين التنافسية على صعيد الثلاثة المشار إليها سابقا هي علاقة تكاملية، إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي. غير أن وجود شركة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي لامتلاك الدولة لهذه الميزة، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر لدخل الفرد يعد دليلا على أن

النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي (رزيق، مسدور، 2001، ص 201).

2. عوامل التنافسية

هناك ثلاثة عوامل أساسية تحدد درجة المنافسة وهي (أبو قحف، 1997، ص 26):

- عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات زادت شدة المنافسة بينهما والعكس صحيح؛
- سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات للسوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج وتسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح؛
- العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق وتلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها، كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح.

III. الإطار النظري للمؤشرات المالية

سنتعرض فيما يلي الإطار النظري للمؤشرات المالية والمتمثلة في: مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات النسب المالية ومؤشرات التكاليف والإنتاجية.

1. مؤشرات التوازن المالي

يعد التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لكونه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة، فهو يمثل التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة في لحظة زمنية معينة، وأن يغطي رأس المال العامل الاحتياجات المالية (جميل، 1985، ص 17)، ويساهم التوازن المالي في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة.

1.1. رأس المال العامل

يرتبط مفهوم رأس المال العامل بشدة بمفهومي سيولة الأصول واستحقاقية وسائل التمويل، وانطلاقا من هذا الارتباط يعرفه P. Conso كما يلي: "رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة، والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة" (Conso, Lavaud, 1982, P 08).

ويحسب رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية (حطاب، زعيبط، 2018، ص 201):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

2.1. الاحتياج من رأس المال العامل

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، إذ يعتبر المؤشر الأساسي الذي يحدد احتياجات دورة الاستغلال (أبو زيد، 2009، ص 130). ويحسب الاحتياج من رأس المال العامل الاجمالي كالتالي (بن ساسي، قريشي، 2011، ص 177):

الاحتياج من رأس المال العامل = المخزونات + مستحقات العملاء ومختلف حقوق الاستغلال وخارج الاستغلال – مستحقات الموردين ومختلف ديون الاستغلال وخارج الاستغلال.

3.1. الخزينة

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج أما عن صافي القيم الجاهزة أو عن الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل، يعني القيم السائلة التي تبقى تحت تصرف المؤسسة فعلا بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل (delaveau, 1999, P 101). ومنه فالخزينة تحسب كما يلي (بوشاشي، 1997، ص 110):

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

2. مؤشرات النسب المالية

تعتبر النسب المالية أداة من الأدوات الرئيسية المستخدمة في تفسير وتقييم ما يأتي في القوائم المالية، فهي علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين أو حسابين من الجداول النهائية المحاسبية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، وقد صنفت النسب حسب تقسيمات مختلفة حسب الوضعية المالية للمؤسسة (عدون، نواصر، 2010، ص 32). ولكن سنقوم بالتعرض لأهم هذه النسب فقط ونقسمها كما يلي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية، نسب المردودية.

1.2. نسب السيولة

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، ويهتم بنسب السيولة كل من مقرضي الأموال قصيرة الأجل (البنك) لأنها تعتمد على الالتزامات قصيرة الأجل (الحناوي، مصطفى، قرياقص، 2011، ص 70). وتتمثل أهم نسب السيولة فيما يلي:

- **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة المختصرة:** وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة – المخزون)/ الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة الحالية:** وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / أصول متداولة

2.2. نسب النشاط

نسب النشاط هي تلك النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستغلال الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام المصادر المالية المتاحة (الخطيب، 2010، ص 64). ومن بين نسب النشاط نذكر ما يلي:

- **مهلة ائتمان الزبائن:** وتحسب كما يلي (زغيب، بوشنقير، 2010، ص 39):

مهلة ائتمان الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض)/ المبيعات السنوية متضمنة الرسم $\times 360$

- **مهلة تسديد الموردين** = (الموردين + أوراق دفع)/ المشتريات السنوية المتضمنة الرسم $\times 360$

- **نسبة توزيع القيمة المضافة:** وتحسب كما يلي:

نسبة توزيع القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

3.2. نسب المديونية

هي نسب تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها، وتتمثل في الآتي:

- **نسبة الاستقلالية المالية:** وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم

- **نسبة قابلية التسديد:** وتحسب كالآتي:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الخصوم

- **نسبة الديون الآجلة:** وتحسب كما يلي:

نسبة الديون الآجلة = مجموع الديون / الأموال الخاصة

4.2. نسب الربحية

هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف تقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرار في دنيا الأعمال (قدومي، 2017، ص 240). ومن أهم هذه النسب ما يلي:

- **معدل العائد على الأصول:** ويحسب كما يلي (العامري، 2007، ص 117):

معدل العائد على الأصول= النتيجة الصافية / مجموع الأصول

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** ويحسب كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية / رأس المال المستثمر

5.2. نسب المردودية

وتتمثل في: المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، المردودية التجارية. وتحسب كما يلي:

- **المردودية المالية** = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة ×100
- **المردودية الاقتصادية** = فائض الاستغلال الاجمالي / الأصول الاقتصادية×100
- **المردودية التجارية** = النتيجة الصافية / الأصول الثابتة×100

3. مؤشرات التكاليف والإنتاجية

يقصد بالتكاليف أساسا المدخلات، وتمثل تكلفة الصنع جميع عناصر تكاليف الإنتاج التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصنع أو بإنتاج المنتجات. وتعرف بأن المؤسسة تتحصل على ميزة بالتكاليف في حالة توصلها لتأدية نشاطاتها المنشأة للقيمة بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة المنافسين. كما أن تدنية التكاليف تعد من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، فالرفع من الإنتاجية هي أيضا من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، وتقاس الإنتاجية كما يلي (لحول، ص 07):

- **الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج** = القيمة المضافة / تكاليف عوامل الانتاج
- **الإنتاجية الجزئية** = المخرجات / أحد المدخلات

IV. تقييم تنافسية مؤسسة "مطاحن الحروش" باستخدام المؤشرات المالية

سنقوم فيما يلي بتقييم تنافسية مؤسسة "مطاحن الحروش" باستخدام المؤشرات المالية، ولكن قبل هذا سنتطرق لتعريف المؤسسة وتطور رقم أعمالها.

1. التعريف بالمؤسسة

أنشأت مؤسسة مطاحن الحروش في ديسمبر 1981م، حيث كانت تنتمي إلى المؤسسة الأم (الرياض)، ثم تفرعت من المؤسسة الأم في 02-01-1998م، وطبقا لعقد التوثيق المسجل يوم 04-01-1998م وتحت رقم "10055"، والذي يثبت إنشاء مؤسسة "مطاحن الحروش" برأس مال يقدر بـ 600.000.000 د.ج. ويتكون المركب من ثلاثة وحدات:

- المطحنة رقم 01؛
- المطحنة رقم 02؛
- مصنع العجائن والكسكسي.

وتتمثل أهم نشاطاتها فيما يلي:

- إنتاج وبيع السميد بنوعيه الممتاز والعادي؛
- إنتاج وبيع الفرينة؛
- إنتاج العجائن بكل أنواعها؛
- إنتاج الكسكسي.

2. تطور رقم أعمال المؤسسة خلال الفترة (2014-2018)

الجدول الموالي يوضح تطور رقم أعمال مؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018).

جدول رقم (01): تطور رقم أعمال مؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	431850584	310125291	424005479	333358581	408618270

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول حسابات النتائج للمؤسسة.

من خلال الجدول يتضح لنا تذبذب في رقم الأعمال للفترة (2014-2018)، حيث انخفض من سنة 2014 لسنة 2015 بنسبة 28.19%. ثم ارتفع من سنة 2015 إلى 2016 بنسبة 36.72%، وعاود الانخفاض سنة 2017 بنسبة 21.38%، وارتفع مجددا سنة 2018 بنسبة 22.57%، وهذا يعكس قدرة المؤسسة على الإنتاج، ولكن تواجه مشكل بيع منتوجها من سنة لأخرى، وهذا راجع لمحدودية نطاق التوزيع والتسويق. ومن خلال رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة وما يحققه من مبيعات وأرباح سنوية يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تنافسية متوسطة.

3. تقييم تنافسية المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية

سيتم تطبيق المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها سابقا على المؤسسة محل الدراسة للتوصل الى تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسة، وذلك من خلال القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة، والموضحة في الميزانيات للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018).

1.3. تقييم تنافسية المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سيتم الاعتماد في تقييم تنافسية المؤسسة على مؤشرات التوازن المالي، والمتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، ورصيد الخزينة.

1.1.3. رأس المال العامل ورأس المال العامل الخاص

سنقوم بتقييم الوضع التنافسي للمؤسسة محل الدراسة من خلال حساب شكلين من رأس المال العامل وهما: رأس المال العامل (الدائم)، ورأس المال العامل الخاص. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): تطور رأس المال العامل ورأس المال الخاص لمطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل	835499618	854179160	1166522371	1152769008	1127343407
رأس المال الخاص	- 647809872	- 643514832	- 345205694	+ 767003000	+ 759858666

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

- بالنسبة لرأس المال العامل لمطاحن الحروش فهو موجب خلال السنوات الخمس، وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، بمعنى أن المؤسسة قادرة على تغطية استثماراتها بأموالها الدائمة مع بقاء فائض يوجه لتغطية الأصول المتداولة، وهذا يمثل هامش أمان للمؤسسة لتواجه أي مشكل في نقص السيولة.
- وبالنسبة لرأس المال العامل الخاص فهو سالب خلال السنوات: 2014، 2015، 2016. وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بالاعتماد على أموالها الخاصة فقط، وهو ما يفسر الاستعانة بالديون الطويلة الأجل، على عكس سنتي 2017 و2018، حيث أن رأس المال العامل الخاص حقق قيمة موجبة مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي مجموع الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة قادرة على تغطية استثماراتها خلال سنتي 2017 و2018. وعموما فالمؤسسة تحقق توازن مالي جيد على المدى الطويل، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي لوضعية تنافسية أفضل للمؤسسة.

2.1.3. الاحتياج من رأس المال العامل

الجدول التالي يوضح الاحتياجات من رأس المال العامل لمطاحن الحروش للفترة (2014-2018).

جدول رقم (03): احتياجات رأس المال العامل لمطاحن الحروش للفترة (2014-2018)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياج من رأس المال العامل	722167921	746656465	1067585155	1088305263	1004899149

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة، بمعنى أن الموارد الدورية للمؤسسة لا تغطي احتياجاتها الدورية، ولكن إذا ما قورنت مع رأس المال العامل الموجب نجد أن الارتفاع في هذا الأخير يغطي الارتفاع في رأس المال العامل، وبالتالي التوازن المالي تحقق على المدى القصير، وهذا مؤشر إيجابي للوضعية التنافسية للمؤسسة.

3.1.3. تطور الخزينة للمؤسسة

الجدول الموالي يوضح تطور رصيد خزينة مطاحن الحروش للفترة (2014-2018).

جدول رقم (04): تطور رصيد خزينة مطاحن الحروش للفترة (2009-2013)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الخزينة	113331696	107519695	98937215	64463745	122444259

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تمثل الخزينة الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه، ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة، حيث أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج من رأس المال العامل مما أدى لتوفير سيولة نقدية للمؤسسة، أي أن المؤسسة تحقق فائضا في التمويل يوجه لتدعيم الخزينة. وانخفاض الخزينة في سنتي 2016 و2017، ناتج عن ارتفاع التوظيفات المالية لهذه السيولة (والمتمثلة في شراء سندات لمؤسسات أخرى كسونلغاز وغيرها)، وهذا مؤشر جيد وداعم لتنافسية المؤسسة خاصة باستغلالها الفائض من السيولة وعدم تجميده، ما يرفع من مداخيلها ويمكن من الرفع من نشاطها.

بناء على ما سبق التطرق له، يمكن القول على نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة بأن وضعيتها المالية متوازنة وسياستها الرشيدة في استغلال الفائض من السيولة في خلق مورد مالي جديد يميزها عن منافسيها. مما يدفعنا للقول أن المؤسسة تحقق وضعية مالية تمكنها من التفوق على المنافسين ورفع التنافس في الإنتاج والتوزيع بشرط أن تكون سياساتها الأخرى تسير بشكل جيد.

2.3. تقييم تنافسية المؤسسة باستخدام النسب المالية

1.2.3. نسب السيولة

سيتم دراسة الوضعية المالية لمطاحن الحروش لتقييم مدى تنافسيتها من خلال نسب السيولة المختلفة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): نسب السيولة لمطاحن الحروش للفترة (2014-2018)

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة (%)	10.77	11.62	17.23	15.36	14.06
نسبة السيولة المختصرة (%)	10	10.94	16.27	14.42	13.32
نسبة السيولة الجاهزة (%)	1.32	1.34	1.38	0.80	1.14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- نسبة السيولة العامة مرتفعة وهي أكبر من 1 في كل سنوات الدراسة ما يدل على قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة؛
- نسبة السيولة المختصرة مرتفعة وهي أكبر من 3/2 وهي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة؛
- نسبة السيولة الجاهزة توضح قدرة المؤسسة على التسديد الحالي للديون قصيرة الأجل، وخلال فترة الدراسة نجد هذه النسبة أكبر من 1 خلال طول فترة الدراسة إلا سنة 2017، وهي تفسر أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بقيمها الجاهزة فقط دون الحاجة إلى المخزون أو القيم المستحقة على الزبائن. وخلال سنة 2017 كانت نسبة السيولة الجاهزة أقل من (1)، أي أن القيم الجاهزة تغطي 80% من الديون قصيرة الأجل.

مما سبق يمكن القول أن هذه النسب مرتفعة، فمن الأحسن عدم ترك الأموال مخزنة في الخزينة دون الاستفادة منها في التوظيف الذي يأتي بعوائد للمؤسسة.

2.2.3. نسب النشاط

يمكن توضيح نسب النشاط من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (06): نسب النشاط لمطاحن الحروش للفترة (2014-2018)

نسب النشاط	2014	2015	2016	2017	2018
مهلة ائتمان الزبائن	0.01	0.005	0.005	0.004	0.004
مهلة تسديد الموردين	13.30	13.55	3.07	3.22	3.45
نسبة توزيع القيمة المضافة (%)	123.60	114.16	92.59	91.66	90.32

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مهلة تسديد الموردين أطول من مهلة ائتمان الزبائن، والتي تعتبر منعدمة تقريبا، وذلك راجع لكون المؤسسة تتبع سياسة رشيدة بعدم المخاطرة بتفادي خطر عدم السداد.

أما نسبة توزيع القيمة المضافة فهي توضح مدى أهمية عامل الإنتاج التسييري ودرجة مساهمته في خلق القيمة المضافة، ومن خلال الجدول نلاحظ أنها ترتفع ثم تنخفض، والانخفاض راجع لارتفاع التكاليف.

3.2.3. نسب المديونية

الجدول الموالي يوضح نسب المديونية.

جدول رقم (07): نسب المديونية لمطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018)

السنوات / نسب المديونية	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الاستقلالية المالية (%)	0.35	0.33	0.31	0.903	0.903
نسبة قابلية التسديد (%)	0.64	0.66	0.69	2.03	2.03
نسبة الديون الآجلة (%)	1.81	2.01	2.10	2.17	2.16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تبين لنا هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية لتمويل أصولها، فالمؤسسة هنا تتمتع باستقلالية مالية خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يضع المؤسسة في موقف جيد إذا احتاجت لتمويل عن طريق القروض؛
- **نسبة قابلية التسديد:** نلاحظ أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث وصلت أقصاها إلى 2.03 سنتي 2017 و2018، ويدل ذلك على عدم القدرة على السداد، حيث أن النتائج المتحصل عليها تزيد على النسبة المعيارية، والتي يجب ألا تزيد عن 3/2؛
- **نسبة الديون الآجلة:** نلاحظ أن نسبة الديون الآجلة مرتفعة ومتزايدة خلال طول فترة الدراسة، وهذا راجع لارتفاع مجموع الديون وانخفاض الأموال الخاصة.

4.2.3. نسب الربحية والمردودية

الجدول الموالي يوضح نسب المردودية لمؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018).

جدول رقم (08): نسب المردودية لمؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018)

السنوات / المردودية	2014	2015	2016	2017	2018
المردودية الاقتصادية	1.2-	0.48-	0.17	0.45-	0.56-
المردودية المالية	2.5-	3.39-	3.31-	1.47-	1.21-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن المردودية الاقتصادية سالبة خلال فترة الدراسة إلا في سنة 2016، ويرجع ذلك لسلبية الفائض الإجمالي للاستغلال.

أما فيما يخص المردودية المالية، فهي سالبة خلال طول فترة الدراسة، وذلك راجع لانخفاض كبير في معدل المردودية الاقتصادية، وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة في توزيع الأرباح على المساهمين في رأس مال المؤسسة، ولذلك لم يتم حساب نسب الربحية لأنه لا يوجد ربح.

وهذا يدل على عدم وجود تنافسية لمؤسسة مطاحن الحروش في هذا الجانب، ولكن تحسنت المردودية المالية في سنتي 2017 و2018 ولو بقيت سالبة، وهذا يعد مؤشرا إيجابيا على تحقيق مردودية أفضل في السنوات القادمة.

3.3. تقييم التنافسية باستخدام مؤشري التكلفة والإنتاجية

1.3.3. مؤشرات التكلفة

يعد نجاح محاسبة التكاليف في هذه المهمة أمرا أساسيا لحماية المؤسسة من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الاستخدام غير الرشيد لهذه الموارد، الأمر الذي يقود لخفض تكلفة الإنتاج من ناحية والحفاظ على الثروة التي تحوز المؤسسة وترشيد استخدامها من ناحية أخرى. ولتقييم تنافسية المؤسسة في التكلفة ندرج الجدول الموالي، والذي يوضح تطور تكاليف عوامل الإنتاج خلال فترة الدراسة. والجدول الموالي يوضح تطور مجموع تكاليف مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018).

جدول رقم (09): تطور مجموع تكاليف مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
مواد مستهلكة	319897018	237028175	356218300	292559595	310319983
خدمات	12161110	11542762	13193628	12436491	19794052
تكاليف العمال	109654025	59282861	69286573	66896553	63338689
ضرائب ورسوم	4877646	2801716	1965545	1897170	2419114
تكاليف متنوعة	106354638	81984987	17112943	3662887	2276233
تكاليف مالية	11135763	7940230	4673999	-	-
مخصصات الاهتلاك	31388865	90075895	84511173	75969157	58128665
مجموع التكاليف	595469069	490656630	546962165	410172983	447124751
نسبة نمو التكاليف	-	%17.6-	%11.47	%25-	%9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول حسابات النتائج.

من خلال الجدول يتضح لنا أن المجموع الكلي لتكاليف مؤسسة مطاحن الحروش في حالة تذبذب، حيث في سنة 2015 حدث انخفاض في مجموع التكاليف بنسبة (17.6%) مقارنة بسنة 2014، ويرجع السبب في ذلك لانخفاض المواد المستهلكة، تكاليف العمال، الضرائب والرسوم، التكاليف المتنوعة والتكاليف المالية. ثم ارتفعت التكاليف في سنة 2016 بنسبة 11.47% مقارنة بسنة 2015، ثم عاودت الانخفاض في سنة 2017 بنسبة 25%، وفي سنة 2018 ارتفعت التكاليف بنسبة 9% مقارنة بسنة 2017.

مما سبق يمكن القول بأن تنافسية مؤسسة مطاحن الحروش في جانب التكاليف تظهر لنا القدرة على محاولة تدنيتها باستمرار، وهو ما يميزها أكثر على منافسيها رغم أن هذا لا يعني بأنها تملك تنافسية في التكاليف حتى يتم ربطها بالإنتاجية.

2.3.3. مؤشرات الإنتاجية

يوضح الجدول الموالي الكميات الكلية المنتجة لمؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018).

جدول رقم (10): تطور حجم الانتاج المباع للمؤسسة خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: قنطار

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الكميات الكلية المنتجة	178021.42	144432.25	194402.02	183222.27	199532.36
نمو حجم الإنتاج	-	%18.87-	%34.60	%5.75-	%8.90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في الكميات المنتجة خلال الفترة (2014-2018)، حيث انخفضت في سنة 2015 ثم عاودت الارتفاع سنة 2016، ثم انخفضت من جديد سنة 2017 وعاودت الارتفاع سنة 2018.

أ- الإنتاجية الكلية

تعبر الإنتاجية الكلية عن النتائج المحققة أو المخرجات مقسومة على الموارد المستخدمة في الإنتاج، من خلالها يتم تحديد مدى فعالية استخدام الموارد في تحقيق القيمة المضافة. والجدول الموالي يوضح الإنتاجية الكلية لعوامل إنتاج مؤسسة مطاحن الحروش للفترة (2014-2018).

جدول رقم (11): الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج لمؤسسة مطاحن الحروش للفترة (2014-2018)

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة (1)	88719254	51928937	74826791	40030971	67039870
تكاليف عوامل الإنتاج (2)	595469069	490656630	546962165	410172983	447124751
الإنتاجية الكلية = (1)/(2)	0.15	0.11	0.14	0.10	0.15
معدل نمو الإنتاجية الكلية %	-	%26.66-	%27.27+	%28.57-	%50+

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاجية الكلية انخفضت سنة 2015 بنسبة 26.66% مقارنة بسنة 2014، أي أن القيمة المضافة الناتجة عن كل دينار تنفقه

المؤسسة انخفضت بنسبة 26.66% ثم ارتفعت في سنة 2016 وعاودت الانخفاض في سنة 2017، ثم ارتفعت من جديد سنة 2018 بنسبة 50%.

ب- الانتاجية الجزئية

تعد الإنتاجية الجزئية من أهم المؤشرات التي تقيس التنافسية، من خلال قياس النتائج المحققة مقابل كل مورد مستخدم لإظهار مدى كفاءة كل مورد في تحقيق الفعالية المطلوبة في نتائج المؤسسة. والجدول الموالي يوضح انتاجية كل عامل من عوامل الإنتاج لمؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018).

جدول رقم (12): إنتاجية كل عامل من عوامل الانتاج لمؤسسة مطاحن الحروش خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
مواد مستهلكة (3)	319897018	237028175	356218300	292559595	310319983
إنتاجية المواد المستهلكة (3)/(1)	0.28	0.22	0.21	0.14	0.22
خدمات (4)	12161110	11542762	13193628	12436491	19794052
إنتاجية الخدمات (4)/(1)	7.29	4.50	5.67	3.22	3.37
تكاليف العمال (5)	109654025	59282861	69286573	66896553	63338689
إنتاجية تكاليف العمال (5)/(1)	0.81	0.87	1.08	0.60	1.06
ضرائب ورسوم (6)	4877646.03	2801716.28	1965545.96	1897170.69	2419114.58
إنتاجية الضرائب والرسوم (6)/(1)	18.19	18.53	38.07	21.10	27.71
تكاليف متنوعة (7)	106354638	81984987	17112943	3662887.98	2276233.74
إنتاجية التكاليف المتنوعة (7)/(1)	0.83	0.63	4.37	10.93	29.45
تكاليف مالية (8)	11135763	7940230.93	4673999.82	-	-
إنتاجية تكاليف مالية (8)/(1)	7.97	6.54	16.01	-	-
مخصصات الاهتلاك (9)	31388865	90075895	84511173	75969157	58128665

إنتاجية الاستثمارات (1)/(9)	2.83	0.58	0.88	0.53	1.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع عوامل الانتاج عرفت إنتاجيتهم تذبذبا خلال فترة الدراسة (2014-2018)، فمثلا تذبذب إنتاجية المواد المستهلكة راجع لتذبذب قيمة تكاليف المواد المستهلكة، فعندما ترتفع تكاليف المواد المستهلكة تنخفض إنتاجيتها والعكس صحيح. ونفس الشيء بالنسبة لباقي عوامل الإنتاج، فالارتفاع في إنتاجية عوامل الإنتاج راجع إما لانخفاض قيمة عامل الإنتاج أو ارتفاع القيمة المضافة، والانخفاض في إنتاجية عوامل الإنتاج راجع إما لارتفاع قيمة عامل الإنتاج أو انخفاض القيمة المضافة.

V. النتائج والتوصيات

تسعى المؤسسات ومنها الصغيرة والمتوسطة لتعزيز تنافسيتها، ومن أجل معرفة الوضعية التنافسية للمؤسسة هناك عدة طرق ومن بينها حساب مختلف المؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات النسب المالية ومؤشرات التكاليف والإنتاجية. ولذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة استخدام المؤشرات المالية لتقييم تنافسية إحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي مؤسسة "مطاحن الحروش". ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- هناك عدة مؤشرات مالية تقيّم لنا تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا يلقى موضوع التنافسية وتقييمها أهمية كبيرة في مؤسساتنا فهو يقتصر حول هدف واحد وهو الرفع من حجم المبيعات؛
- تمتلك مؤسسة "مطاحن الحروش" سيولة مالية منحتها الأفضلية على منافسيها، وهي تعتمد على توظيف السيولة المجمدة؛
- مؤسسة "مطاحن الحروش" تسير نحو امتلاك ميزة تنافسية هامة جدا، وهي تدنية التكاليف؛
- إنتاج مطاحن الحروش رغم تحسنه لكن يبقى ضعيفا مقارنة مع منافسيها؛
- مؤسسة مطاحن الحروش ضعيفة نوعا ما في عملية بيع منتوجها.

ومن التوصيات التي يمكن التوصية بها ما يلي:

- الاهتمام أكثر بموضوع التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق عملية تقييم الأداء التنافسي من خلال المؤشرات المالية واستخدام القياس المقارن في تشخيص الوضعية المالية والتنافسية للوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- يجب على المؤسسة التفكير في إيجاد حل كفتح نقاط بيع أخرى والرفع من جودة المنتجات لكي ترفع من حجم المبيعات وبالتالي يرتفع رقم أعمالها؛
- خفض التكاليف دون الحاق الضرر بالنشاط الإنتاجي للمؤسسة واستغلال الموارد التي تملكها المؤسسة لتحقيق قيمة مضافة أعلى من أجل الاستمرارية والتفوق؛
- ضرورة توعية العمال في المؤسسة بأهمية الدور الذي يلعبه العامل في تحقيق الربحية للمؤسسة، والسهر على وضع قانون تحفيزي خاص بالعمال كمنحهم علاوات والمنح لتشجيعهم على الزيادة في حجم الانتاج؛
- الاهتمام بمستجدات التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية للمؤسسة عن طريق متابعة كل التحولات الطارئة عليها لدراستها ثم التكيف والتعايش معها.

VI. المراجع

1. بوعلام بوشاشي، "المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
2. جميل أحمد توفيق، "الإدارة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
3. دلال حطاب، نورالدين زعيبط، "تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 4، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، جوان 2018.
4. سامية لحول، "مؤشرات قياس تنافسية منظمات الأعمال (حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء بالجزائر)"، الملتقى الدولي حول: "أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
5. صراح بن لحرش، سليم العمراوي، "الابتكار كآلية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر 2019.

6. عبد الرحيم محمد قدومي، "نحو بناء بيئة مالية يسودها التعاون والنصح بين مقرضين ومقترضين"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2017.
7. عبد السلام أبو قحف، "التنافسية وتغيير قواعد اللعبة"، مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكندرية، 1997.
8. كمال رزيق، فارس مسدور، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، 2001.
9. محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
10. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، رسمية زكي قرياقص، "أساسيات الادارة المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2011.
11. محمد علي العامري، "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
12. محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، عمان، 2010.
13. مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
14. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، "دراسة الحالات المالية"، دار الآفاق، الجزائر، 2010.
15. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
16. Jean-Michel delaveau, « Guide de la gestion financiére des etablissements sociaux et médico-sociaux », Dunod, Paris, 1999.
17. Pierre Conso, R. Lavaud, « Fonds roulement et politique financière », Dunod, Paris, 1982.